

تفسير البحر المحيط

@ 302 @ رجعوا من عيدهم إلى آلهتهم ورأوا ما فعل بها استفهموا على سبيل البحث والإنكار فقالوا : { مَن فَعَلَ هَذَا } أي التكسير والتعطيم إنه لطالم في اجترائه على الآلهة المستحقة للتعظيم والتوقير { قَالُوا } أي قال الذين سمعوا قوله { وَتَالَلَّهِ لَا كِيدَنَّا أَصْنَامَكُمُ } { يَذْكُرُهُمْ } أي بسوء . قال الفراء : يقول الرجل للرجل لئن ذكرتني لتندمن أي بسوء . قال الزمخشري : فإن قلت : ما حكم الفعلين بعد { سَمِعْنَا فَتَى } وأي فرق بينهما ؟ قلت : هما صفتان لفتى إلا أن الأول وهو يذكرهم لا بد منه لسمع لأنك لا تقول : سمعت زيداً وتسكت حتى تذكر شيئاً مما يسمع ، وأما الثاني فليس كذلك انتهى . وأما قوله : هما صفتان فلا يتعين ذلك لما أذكره إما سمع فإما أن يدخل على مسموع أو غيره إن دخلت على مسموع فلا خلاف أنها تتعدى إلى واحد نحو : سمعت كلام زيد ومقالة خالد ، وإن دخلت على غير مسموع فاختلف فيها . فقل : إنها تتعدى إلى اثنين وهو مذهب الفارسي ، ويكون الثاني مما يدل على صوت فلا يقال سمعت زيداً بركب ، ومذهب غيره أن سمع يتعدى إلى واحد والفعل بعده إن كان معرفة في موضع الحال منها أو نكرة في موضع الصفة ، وكلا المذهبين يستدل لهما في علم النحو فعلى هذا المذهب الآخر يتمشى قول الزمخشري أنه صفة لفتى ، وأما على مذهب أبي عليٍّ فلا يكون إلا في موضع المفعول الثاني لسمع . . .
وأما { يُقَالُ لَهُ } { إِبْرَاهِيمُ } فيحتمل أن يكون جواباً لسؤال مقدر لما قالوا { سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ } وأتوا به منكراً قيل : من يقال له فقليل له إبراهيم ، وارتفع { إِبْرَاهِيمَ } على أنه مقدر بجملة تحكى بقال ، إما على النداء أي { يُقَالُ لَهُ } حين يدعى يا { إِبْرَاهِيمَ } وإما على خبر مبتدأ محذوف أي هو { إِبْرَاهِيمَ } أو على أنه مفرد مفعول لما لم يسم فاعله ، ويكون من الإسناد للفظ لا لمدلوله ، أي يطلق عليه هذا اللفظ وهذا الآخر هو اختيار الزمخشري وابن عطية ، وهو مختلف في إجازته فذهب الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك إلى تجويز نصب القول للمفرد مما لا يكون مقتطعا من جملة نحو قوله : .

إذا ذقت فاهها قلت طعم مدامة .

ولا مفرداً معناه معنى الجملة نحو قلت : خطبة ولا مصدراً نحو قلت قولاً ، ولا صفة له نحو : قلت حقاً بل لمجرد اللفظ نحو قلت زيدا . ومن النحويين من منع ذلك وهو الصحيح إذ لا يحفظ من لسانهم قال : فلان زيدا ولا قال ضرب ولا قال ليت ، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل وذهب الأعلام إلى أن { إِبْرَاهِيمَ } ارتفع بالإهمال لأنه لم يتقدمه عامل

يؤثر في لفظه ، إذ القول لا يؤثر إلاّ في المفرد المتضمن لمعنى الجملة فبقي مهماً
والمهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو قولهم : واحد واثنان إذا عدّوا ولم يدخلوا عاملاً لا
في اللفظ ولا في التقدير ، وعطفوا بعض أسماء العدد على بعض ، والكلام على مذهب الأعلم
وإبطاله مذكور في النحو . .

{ قَالُواْ } أي أحضروه { بِهِ عِلَى أَعْيُنِ النَّاسِ } أي معانيناَ بمرأى منهم فعلى
أعين الناس في موضع الحال و { عِلَى } معناها الاستعلاء المجازي كأنه لتحديقهم إليه
وارتفاع أبصارهم لرؤيته مستعل على أبصارهم { لَعَلَّاهُمْ يَشْهَدُونَ } عليه بما سمع
منه أو بما صدر منه من تكسير أصنامهم أو يشهدون ما يحل به من عذابنا أو غلبنا له
المؤدي إلى عذابه . وقيل : { النَّاسِ } هنا خواص الملك وأولياؤه وفي الكلام حذف تقديره
{ فَأَوْتُواْ بِهِ } على تلك الحالة من نظر الناس إليه . .

{ قَالُواْ ءَأَنزَلَتْ فَعَلَّتْ هَٰذَا } أي الكسر والتهشيم { بِرِئَالِهِتِنَا }
وارتفاع { أُنْتَ } المختار أنه بفعل محذوف يفسره { فَعَلَّتْ } ولما حذف انفصل الضمير ،
ويجوز أن يكون مبتدأ وإذا تقدم الاسم في نحو هذا التركيب على الفعل كان الفعل صادراً
واستفهم عن فاعله وهو المشكوك فيه ، وإذا تقدم الفعل كان الفعل مشكوكاً فيه فاستفهم
عنه أوقع أو لم يقع ، والظاهر أن { بَلْ } للإضراب عن جملة محذوفة أي قال لم أفعله إنما